إنتبــه حــين تــراجع مرضــاً!

دكاكينهم منتشرة وعلاجاتهم قد تؤدي الى الموت ويبيعون حبوب الهلوسة سراً

ميسان / المدى

الكثير من اهالي العمارة يتكاسلون من الذهاب الى المستشفيات والمراكز الصحية القريبة ويذهبون الى دكاكين الممرضين التي تنتشر بشكل كبير في جميع أحياء المحافظة واغلبها بلا رخص من وزارة الصحة او الجهات المسؤولة في المحافظة ولكل مضمد في دكانه الصغير مملكة كان يحلم بها وهو في الاغلب يعتقد بانه طبيب فيرتدي القميص الابيض ويضع السماعة قرب اذنيه وبجواره جهاز فحص ضغط الدم وفي كل غرفة سرير وكانه مسروق من مستشفى حكومي ايام الحواسم وعلى الجدران صور لاطفال مشوهين وبعض اجزاء الجدران مطلية بالحناء حتى يتأكد القادم للمرة الاولى انه امام طبيب حقيقي وليس امام ممثل لدور الطبيب.

حديث عن الام

المواطن حميد جاسب تحدث لنا عن حادث كان سببه احد المرضين في العمارة فقال: كانت والدتي تعاني من مرض ارتفاع ضغط الدم وبين حين واخر كنت اخذها الى المستشفى وفي الايام الاخيرة لحياتها كانت تعاني كثيرا من الارتفا ع المفاجيء وحين كنت اخذها بسيارتي الى المستشفى الحكومي كانوا يجرون لها كل ما يجعلها بصحة جيدة. ولكن في احد الايام لم تشتغل سيارتي وخجلت ان اطلب سيارة احد الجيران فاخذت والدتي الى المضمد القريب من بيتنا وحالما شاهدها ضربها ابرة (مدررة) وقال لي دعها (تستراح) في البيت ولم (تستراح) بل ادى ذلك الى انخفاض مفاجئ بالضغط مما جعلها تعيش بغيبوبة وبعد ذلك توفيت. لم تنته قصة حميد جاسب عند هذه النقطة فقد تطورت كثيرا وحصلت مشكلة عشائرية ادت بالمضمد الى دفع (فصل) عشائري لحميد جاسب بعد معارك عشائرية وتهديدات للمضمد الذي انتقل من المنطقة الى منطقة اخرى. ..ولااعلم لماذا تخيلت ان القصة ستتكرر ففي الحي الجديد ستاتي امرأة اخرى للمضمد وهو سيعالج الموضوع (بفصل) قدره مليون دينار. في نهاية حديثه قال حميد جاسب: منذ حادثة وفاة والدتي وانا لااذهب الى دكاكين المضمدين لانها مصدر للموت وحتى علاج وجع الرأس احصل عليه من المركز الصحي القريب. ان درس دكاكين المضمدين كلف هذا الرجل احد افراد اسرته.

على طريق الموت

شاب اخر اسمه محمد فرج التقيته في مركز الاسكان الصحي وسط مدينة العمارة قال: انا اعاني من مرض السكري وقبل ايام راجعت احد الاطباء في العمارة وكتب لي علاجاً كان من ضمنه (ابرة) قال لي يجب ان تاخذ هذه الابرة على شكل دفعات أي في كل يوم (١)سيسي وحين ابلغت المضمد بالموضوع هز رأسه بانه فهم ماارادوه الطبيب ولكن احد المارة روى حكاية للمضمد عن قريب له قتله الارهابيون وتداخلت الحكايات بينما كان المضمد يقوم بضربي الابرة وبعد ان انتهى شاهدته عرفت بانه ضربني الابرة باكملها فغضبت عليه وخرجت مسرعا من العيادة وبعد لحظات اغمي علي فارجعني اخي الى ذات الطبيب وأمضيت ليلتين في المستشفى حتى استفقت من الغيبوبة.الطبيب قال لي الحمد الله انك على مايرام كان من المحتمل ان تصاب بالشلل... وها انا وبعد اربعة ايام من الحادثة اتنقل بين البيت والمستوصف الصحي لاخذ العلاج وفق مواصفات الطبيب. الرعاية الالهية وحدها انقذت محمد فرج من ارتجالات المضمدين التي كادت تنهي حياته. ولكن ماهي حكاية اطفال (رائد عدنان) وتاتي الاجابة مايلي: المواطن رائد عدنان قرر ان يقوم بختان ولديه في يوم واحد واقام وليمة لابرز اقاربه وجلب الموسيقى وسيارة اخذت الاطفال الى دكان المضمد (ابو محمد) وهناك تم (تطهيرهم) وسط الزغاريد والهوسات ولكن العائلة اصيبت بخيبة امل حين انتهى اليوم الاول والاطفال مازلوا ينزفون الدم وبعد ملامة وحوار وانفعال قرر اكبر الرجال عمراً في الجلسة ان ياخذوا الاطفال الى احد الاطباء وعند الطبيب عرف (رائد عدنان) بان المضمد قد مزق بعض الاوردة وان الاطفال بحاجة الى عمليات عاجلة في العيادة وبعد مرور اكثر من خمس ساعات تمكن الطبيب من ايقاف النزيف .وتم اعادةالاطفال الى منزلهم .(رائد عدنان) سحب مسدسه وركض باتجاه منزل المضمد وخلفه ركض العديد من الاقارب الذين تشبثوا به وخففوا من حدة غضبه ولكن الرجل العجوز والد (رائد) ذهب الى بيت المضمد وطلب منه ان يجلب (اعمامه) وياتي ليعتذر من (رائد) لما فعله.

يقول رائد عن هذه الحكاية من ذلك اليوم وابو محمد المضمد لم يعد ياتي اليه احد من ابناء المنطقة لغرض ختان الاطفال.

المضمدون في النار

وانا اتجول في شوارع العمارة لم اتمكن من احصاء عدد دكانين المضمدين

ولكنني كنت امر على اناس يجلسون على الارض ينتظرون المضمد واخرون يجلسون في سياراتهم وبعضهم يقول فلان ذهب لجلب المضمد من بيته واخر يجلس قرب المضمد والمضمد يضع السماعة على صدره وحين اردت الدخول الى دكان احد المضمدين وجدت على السرير رجلاً نائماً وفي يده (صوندة) المغذي الصغيرة .المضمد اشار الي بعدم التكلم كان قرب الرجل النائم ولد عشريني العمر اختفى المضمد ليجلب لي بعض الحبوب المنومة التي طلبتها منه وكان يخفيها في بيته وعرفت من الشاب ان اباه مغم عليه والمضمد قام بوضع مغذ له. المضمد اعطاني حبوب الهلوسة.

وخرجت من الدكان ولكن لااعرف لماذا تخيلت الرجل الضخم بشاربه الكث النائم على (السدية) سيموت بعدان اغادر بقليل. وكان اجمل من تحدث لي عن المضمدين هو الطفل(حسوني) الذي قضم ابو محمد المضمد جزءاً كبيراً من عضوه الذكري حين سمعني اتحدث مع والده عن الموضوع قال : (ابو محمد لايدخل الجنة) .

هذا مانريده رجاء

ان تقوم دائرة صحة ميسان باستحداث مفارز لمتابعة دكاكين المضمدين وغلقها خاصة تلك التي لاتحمل اجازة او الشروط الصحية المتعارف عليها.

وان يحاسب كل مضمد لايلتزم بالتعليمات والقوانين ويفصل من وظيفته في حالة تسببه بموت او عوق أي انسان خارج الدوام الرسمي .

وكذلك ان تمنع استعمال الحبوب المنومة وحبوب (الكبسلة) من قبل المضمدين وان لا يكونوا مسؤولين عنها في المستشفيات والمراكز الصحية.

ان تطبيق برنامج وقائي ضد دكاكين المضمدين سيسهم في بقاء العديد من المرضى في مدينة العمارة على قيد الحياة.

قراءة في نتائج جرد وتدقيق ملفات منظمات المجتمع المدني

بغداد-المدى

قال المهندس علاء حبيب الصافي وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني خلال ترؤسه اجتماع اللجنة الفنية المكونة من مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية ووزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني وبعض المنظمات غير الحكومية وإصدارها التوصية بضرورة اجراء جرد وتدقيق كل الاضابير الموجودة في المكتب منذ تأسيسه ولغاية يومنا هذا وقد قام كادر المكتب بكل موظفيه بعد أن تم تقسيمهم الى فرق ومجموعات للتدقيق بالجرد ومن ثم التدقيق وقد كانت النتائج كما يلي:

١-عدد الأضابير الموجودة في أرشيف المكتب ٤٩٨٠ إضبارة للمنظمات المحلية و١٥١ إضبارة للمنظمات الأجنبية.

٢-عدد المنظمات المجازة (الحائزة على شهادة تسجيل هي ٢٧٥٥) منظمة والباقي لم تكمل التسجيل لعدة أسباب نذكر منها وجود نواقص كثيرة وعدم مراجعة أصحابها لغرض إكمال التسجيل بل إكتفوا برقم الحاسبة (الوارد) الذي يمنح للمراجع لتسهيل مراجعته المرة المقبلة لكنهم يكتفون بهذا الرقم ويعملون به كانه رقم شهادة تسجيل ولفترة طويلة وصلت عند بعض المنظمات لثلاث سنوات وهذا مخالف للقانون رقم (٤٥) الصادر من سلطة الائتلاف الذي ينص على (المدة القانونية لإكمال النواقص واتمام التسجيل ٤٥ يوم وبخلافه تلغى المنظمة).

٣-هنالك نواقص كثيرة في مستمسكات التسجيل وإن بعض الاضابير شبه فارغة، ومن أهم النواقص:

أ-تأييد سكن مقر المنظمة أو عنوان واضح وصريح للمنظمة يمكن الاستدلال عليها منه أو زيارتها حيث وجدنا أن ٧١٪ من المنظمات (٣٤٩٥) إضبارة من أصل (٤٩٨٠) لا تحتوي تأييد سكن وهذا الأمر له خطورة أمنية كبيرة.

ب- ٤٨٪ (٢٣٤٢ إضبارة من أصل ٤٩٨٠) بدون استمارة معلومات أعضاء الهيئة الإدارية أو صورهم أو عناوينهم أو أي مستمسك رسمي يدل على وجود حقيقي لهؤلاء الأعضاء مما قد يعني ان جل هذه الاسماء وهمية وان مثل هذه المنظمات لشخص واحد وباقي الاسماء وهمية لا وجود لهم.

ج- ٧٥٪ من الأضابير نظامها الداخلي ضعيف او فيه خروقات منافية لما جاء في القانون رقم (٤٥) لسلطة الإئتلاف، كذلك هناك ٦٠٥ اضابير تم تسجيلها من دون إحتوائها على نظام داخلي.

د-٧٨٪ (٣٩٣٣ إضبارة من اصل ٤٩٨٠) بدون تعهد رسمي أو تعهد خطي بكون المنظمة غير سياسية وغير ربحية ولا تتعامل مع منظمات دولية غير مسجلة وهذا يشكل خطراً جسيماً ولا يحمي المنظمات من استغلال الجهات الغريبة والمغرضة.

هـ-٥٠٪ (٢٥٣٣ اضبارة من أصل ٤٩٨٠) بدون محضر انتخاب حقيقي وبتواقيع حية للهيئة الادارية تثبت انتخاب الرئيس والنائب والأمين وأعضاء الهيئة الادارية بل الأدهى من ذلك وجود بعض الأضابير فيها محضر انتخابي ركيك والتواقيع كلها بيد شخص واحد مما يدل على ان المنظمة وهمية ولا وجود لإعضاء حقيقيين فيها.

و-٤٠٪ منها بدون بيان تأسيسي.

ز-٢٠٪ بدون ميزانية لعام تاسيسها وميزانية تخمينية لعامين مقبلين و٩٨٪ من المنظمات مجهولة مصادر التمويل حيث تذكر هذه المنظمات او تمويلها ذاتي فقط ولا نعلم من اين تأتي بالأموال حيث ان اغلبها مؤثثة بأرقى انواع الاثاث والاجهزة اللازمة للعمل وعند سؤالهم يذكرون ان التمويل ذاتي.

ح-٢٥٪ منها بدون بريد الكتروني وذلك للتواصل معهم من خلاله اما القسم الاخر فلا نضمن أن بريدهم الألكتروني حقيقي الا بعد مراسلتهم حيث ان اكثرهم يعطون بريداً الكترونيا غير صحيح.

وحسب المهندس علاء حبيب الصافي وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني:

اكتشفنا إن هنالك بعض المنظمات تحمل نفس الاسم لكن مع اختلاف رقم التسجيل، وبعض المنظمات اسماؤها مختلفة لكن تحمل نفس رقم التسجيل وعليه قررنا تشكيل لجنة لدراسة الأمر ومن ثم معالجته من خلال رؤساء هذه المنظمات ومحاولة الوصول الى حل يخدم الجميع خاصة إننا اعزينا هذه الاخطاء الى سبب ضعف الامكانات وقلة اجهزة الحاسوب وخبراء الحاسوب المتخصصين ببرامج تمنع مثل هذه الاخطاء.

أما من ناحية النشاطات والتواصل مع مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية فتكاد تكون الغالبية العظمى أي حوالي ٩٠٪ من المنظمات المسجلة لدينا لا تزور المكتب لغرض رفدنا بنشاطاتها وهذا أيضاً مخالف للقانون رقم ٤٥ حيث أوجب على كل منظمة ان ترفد المكتب بنشاطاتها كل ٣ أشهر ولكن هذا لا يحدث مع الأسف الشديد.

ومن الجدير بالذكر ان قرار تجميد أرصدة الاتحادات والنقابات والجمعيات التعاونية قد صدر من قبل اللجنة الوزارية العليا المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الحكم رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ وتم الاتفاق بين رئاسة هذه اللجنة الوزارية ومكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية ان لا يتم اطلاق رصيد أية منظمة ما لم تكمل كل النواقص في الأضابير الخاصة بها في المكتب.

اما بالنسبة للمنظمات الأجنبية فالأضابير الموجودة هي ١٥١ إضبارة لمنظمات مسجلة لكن أضابيرها جميعاً تكاد تخلو من المستمسكات الضرورية خاصة إستمارة الأعضاء حيث ترفض معظم او كل المنظمات الدولية إعطاء أي معلومات كانها متفضلة علينا اذا سجلت في المكتب.

وقال الوزير الصافي على أن يتم نشر أسماء المنظمات غير المطبقة للقانون رقم (٤٥) الصادر من سلطة الائتلاف في الصحف المحلية لغرض تنفيذ القانون وبعكسه سيتم إلغاء تسجيل هذه المنظمات، وأثنى المهندس علاء حبيب الصافي وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني خلال الاجتماع على الجهود الكبيرة التي يبذلها مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية وبعض المنظمات غير الحكومية التي ساعدت المكتب في إجراء الجرد.

-٧١٪ من المنظمات بلا عناوين و٤٨٪ منها بلا معلومات عن هياتها الإدارية

-معظم المنظمات الاجنبية تخلو ملفاتها من أية مستمسكات وترفض اعطاء معلومات عن عملها لمكتب التسجيل في الوزارة.

حكومة دائمية.. أزمات مؤقتة

عامر القيسي

منذ ٢٠٠٣/٤/٩ تتابعت على قيادة البلد ثلاث سلطات مؤقتة هي: مجلس الحكم والحكومة الانتقالية، والحكومة المؤقتة مع جميعة وطنية مؤقتة ايضاً.

ومع هذه "المؤقتات" كانت هناك، حالة واحدة دائمة وراسخة ومتطورة، إنها ديمومة الأزمات وتنوعها في مختلف مناحي حياتنا. وبذلك شهدنا طوال اكثر من ثلاث سنين سلطات مؤقتة وازمات دائمية.

ورغم الابيض الذي لا يريد ان يراه البعض في هذه "المؤقتات" الا ان المواطن العراقي أرهقته الازمات وتقف على هرم هذه الازمات، الازمة الامنية.

المشهد سيختلف الآن، ستقود البلد سلطة دائمية، عمرها أربع سنوات، ستكون امامها مهام عسيرة ومعقدة وستكون دروبها مزروعة بالالغام من مختلف الاحجام ومن مختلف المناشئ الداخلية منها والخارجية، وأمام واقع مثل هذا الذي نعايشه يومياً، لا نعتقد بان حكومة الأربع سنوات ستبهرنا بعصاها السحرية لتضرب الازمات على رؤوسها فتهشمها وتختفي من حياتنا الى الأبد.

مثل هذا الحلم ما زال بعيد المنال. ونخشى على الذين يزخر خيالهم بمثل هذه الاحلام أن يصابوا بالاحباط ثم يلعنوا الروس واليابانيين والناس أجمعين كما في حكاية الحلاق الثرثار.

للواقعية السياسية كلام مختلف، ولظروفنا منطق مختلف ايضاً، وامام مستقبل العراق الديمقراطي الحقيقي موانع صعبة ابتدأت منذ لحظة التأسيس الاولى للدولة العراقية الثانية. وليس بالامكان تجاوز هذه الموانع إلا بحكومة من طراز خاص، برنامجاً وأفراداً. فبرنامج بلا أناس أكفاء ينفذونه لن نحصد منه غير الخيبة. وأناس أكفاء بلا برنامج جيد وجديد واضح المعالم لن نحصد منه أيضاً غير المزيد من العثرات وتراكم الازمات.

إن حكومة الاستاذ المالكي، امامها مهمة قلب المعادلة لتكون لنا سلطات دائمية وازمات مؤقتة تتلاشى تدريجياً مع كل قرار صائب وحكيم بأيد بيض قادرة على تحويل الكلام الجميل الى واقع مقبول في أقل تقدير.

لقد أتخمنا مسؤولو السلطات المؤقتة بالتصريحات الحلمية، وبتنا مع كل تصريح نفطي أو كهربائي أو خدماتي أو أمني أو ديمقراطي، نمني أنفسنا باننا سنستيقظ صباح اليوم التالي لنمشي في شوارع آمنة، ونظيفة وتهيأنا لصيف بارد واعتقدنا بان حرامية، المؤسسات سيلوذون بالفرار وان حقوقنا الشخصية والفردية لن تكون تحت رحمة أصحاب الحقائق المطلقة او الميليشيات المتنوعة الالوان والافكار والاتجاهات. وفي النهاية هزّنا من رومانسيتنا واقع لم يتغير الا من خلال الفضائيات والمؤتمرات الصحفية، والامثلة عديدة بل إنها لا تحصى.

ومن الانصاف، حقيقة، ان لا نطلب من حكومة المالكي كل ما نتمناه دفعة واحدة، فعلى قدر اهل العزم تأتي العزائم. ومع إننا لا نعرف عن برنامج الحكومة الدائمية غير الرغبات المخلصة في اجتثاث الارهاب وتحسين الخدمات والقضاء على البطالة واعمار العراق، إلا ان هذه العناوين الكبيرة لا تستطيع أي حكومة في ظروف العراق الحالية ان تنهض بها وحدها، إنها بحاجة الى مجلس نواب لا يقضي جلسة بكاملها يتشاجر لحل مشكلات الحراس الامنيين. ومعارضة برلمانية تتصيد بالماء العكر بل تساهم في تنفيذ البرنامج الوطني للحكومة، بدلاً من خلق العراقيل أمامها لكسب النقاط. وبحاجة بدور فاعل لمنظمات المجتمع المدني الحقيقية، ليس في السير وراء الحكومة والتصفيق لها، مهما كان شكلها، بل أن تكون الحاضنة الشعبية لكل قرار سليم ومنطقي ورادعة لكل قرار رغبوي أو مصلحي أو مبني على أساس تصورات خاطئة.

ولا نعتقد بان الاستاذ المالكي لا يعي بان أي قرار تتخذه حكومته، مهما كانت درجة كماله، سيبقى حبراً على ورق ما لم تكن الاجهزة التنفيذية الوسيطة مؤمنة به وراغبة في تنفيذه، وبذلك فإن من المهام الاولى للحكومة القادمة على ما نعتقد، هي تنظيف الارضية التي ستشيد عليها القرارات المتوقعة. فلا يمكن القضاء على الارهاب باجهزة امنية مخترقة ولا تقديم الخدمات باجهزة غارقة في الفساد، ولا يمكن الشروع بالاعمار وسط جوقة "الحرامية" في مؤسسات الدولة ولا إشاعة الديمقراطية في مختلف مناحي حياتنا بوجود الميليشيات ولا يمكن احترام العراق من محيطه العربي والاقليمي ما لم تضع الحكومة حداً- وبكل جرأة- لكل أشكال استسهال التدخل في شؤونه الداخلية.

بصراحة لا يمكن ان تحقق الحكومة، هذه الاهداف، وغيرها كثر، قبل ان تؤسس جهازاً بامكانه تحويل القرارات الى واقع.

نحن بانتظار حكومة دائمية، وأزمات مؤقتة فهل نشاهد بعض ما نتمناه؟